



بشأن الالتزام بقواعد إطلاق مدد الإعارات والأجازات الخاصة بدون مرتب والترخيص بالعمل جزء من الوقت

السلام عليكم،،،،،

كما أنها تمكن الدولة من الاستفادة من الدرجات التي يقوم شاغليها بأجازة أو إعارة بإلحاق عمالة بعقود مؤقتة على تلك الدرجات لحسن سير العمل بداخل الجهاز الإداري والحد من الآثار السلبية لظاهرة البطالة.

وقد تعددت الشكاوي من العاملين بسبب تعنت بعض الجهات في الموافقة على الأجازات والاعارات في الداخل والخارج أو الترخيص بالعمل بعض الوقت.





برجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه نحو التزام كافة الجهات التابعة لسيادتكم بمراعاة تنفيذ  
الآتي بكل دقة:

- ضرورة الموافقة على الأجازة الخاصة أو الإعارة بدون مرتب دون تحديد حد أقصى لها.
- أن يكون رد الجهة الإدارية على الطلب المقدم من العامل للأجازة الخاصة والإعارة والعمل بعض الوقت خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب مسببا، وعدم جواز تأجيل الرد أو تعطيله لأي سبب من الأسباب.
- عدم جواز وضع ضوابط أو موانع يكون من شأنها تقيد هذا الترخيص أو تضيق نطاق إعماله.
- في الحالات القصوى التي يتطلب فيها الأمر رفض من السلطة المختصة على الطلب المقدم من العامل يجب تبليغ وزارة الدولة للتنمية الإدارية بذلك وأسباب الرفض حتى يتسنى للوزارة تدبير العمالة البديلة ليتم السماح للعامل بالقيام بأجازته.
- يخطر الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بالدرجات التي تخلو بسبب منح الأجازات أو الإعارات حتى يتسنى حصرها وتتولى وزارة الدولة للتنمية الإدارية العرض على مجلس الوزراء لتقرير سبل شغلها.

علما بان الوزارة قد خصصت مجموعة عمل متخصصة لمتابعة تلك الحالات، ومدي التزام  
الوحدات الإدارية بتطبيق الضوابط والأحكام التي تقررت في شأنها.

وتفضلوا بقبول اسمي آيات التقدير والاحترام ،،،،

وزير

الدولة للتنمية الإدارية



أحمد درويش